مجلة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة

تصدر عن

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

بجامعة قناة السويس

العدد التاسع عشر

أكتوبر* نوفمبر* ديسمبر

٢٠١٦ م

العلاقات الخارجية لليبيا وأثرها في تطور القطاع الزراعي

(مدينة زليتن(*) نموذجًا ١٩٥٢-١٩٦٩م)

الباحث / وليد الهادي محمد معومه

مقدمة

مر الاقتصاد الوطني في مرحلة ما قبل الاستقلال بحالة من التردي والضعف، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تطلب من منظماتها المختلفة إرسال عدد من الخبراء والفنيين في شتى المجالات لغرض تقديم المساعدة والمشورة الفنية للحكومة الليبية، وبالإضافة إلى ذلك عملت بعض الدول الأجنبية على التدخل في شئون البلاد من خلال سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات؛ مستغلة تردي الوضع الاقتصادي كوسيلة لتحقيق أطماعها وأهدافها ، وقد اختلفت تلك الطرق فقد جاء بعضها على شكل إعانة غذائية كمنظمات الإغاثة وجاء بعضها الآخر كمساعدات فنية ومالية، كان لها نتائج مختلفة على كافة الأصعدة ولا سيما الزراعة .

١- المعاهدات والاتفاقيات الدولية .

تطبيقًا للقرار رقم ٤/٢٨٩ الصادر في ٢١ – نوفمبر – ١٩٤٩م عن الأمم المتحدة والخاص باستقلال ليبيا ، تم تعيين السيد أدريان بلت كمندوب للأمم المتحدة في ليبيا، لتقديم المساعدة لليبيين في وضع الدستور وإقامة الحكومة ، يساعده في ذلك مجلس يتكون من عشرة أعضاء يمثلون ست دول (مصر، باكستان ، إيطاليا ، فرنسا، بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية) ، وثلاثة يمثلون ولايات البلاد الثلاث وهي طرابلس وبرقة وفزان، وممثلين الأقليات التي تسكن البلاد(١) .

وقد جاء في التقرير السنوي للسيد بلت أن استقلال البلاد في هذه المرحلة سيكون عديم الفائدة إذ لم يتم توطيد دعائم الجهاز الإداري للدولة والنهوض بنظام اقتصادي يضمن ارتفاع مستوى المعيشة للشعب الليبي، ولتحقيق ذلك على الأمم المتحدة ووكالاتها المتعددة تقديم المساعدات الفنية والمالية من أجل المحافظة على استقلال البلاد والنهوض بها (٢).

ومع إعلان استقلال ليبيا في الرابع والعشرين من ديسمبر ١٩٥١م ، تم التوقيع على اتفاقية أساسية للمساعدة الفنية بين الأمم المتحدة بمنظماتها المختلفة والحكومة الليبية، وقع الاتفاق عن الأمم المتحدة الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد (توماس .ف. بارو) والسكرتير الأول لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا ، ومثل الجانب الليبي السيد محمود المنتصر رئيس وزراء الحكومة الليبية ووزير الخارجية ، احتوى الاتفاق على مجموعة من البنود التي تنظم عمل خبراء

الأمم المتحدة في البلاد، من أهمها أن الخبراء يعملون تحت إشرافها وبالتشاور مع موظفي الحكومة المختصين وفي حدود اللوائح الإدارية العامة للحكومة الليبية ، كما أنهم مسئولون أمام المنظمات المختصة ، وعليهم أن يبذلوا ما باستطاعتهم لتعليم الموظفين المحليين(٣).

وقد حاولت الأمم المتحدة مساعدة الدولة الليبية والنهوض بالزراعة وتطويرها على اعتبارها أهم مواردها الاقتصادية في حينها ، فقد تلا توقيع الاتفاق الأساسي توقيع أربع اتفاقيات إضافية بين الطرفين تضمنت تقديم المساعدات الفنية والإدارية اللازمة ، كما حددت الالتزامات المالية للطرفين(٤)، وقد رُصدت لها اعتمادات مالية سنوية بقيمة ١,٩٦٤,٠٠٠ جنيه ليبي ، وزعت على ثماني سنوات مالية تبدأ من سنة ١٩٥٢م/ ١٩٥٣م حتى ١٩٥٩م/١٩٦٠م ، كما هو موضح بالجدول رقم (١) (٥) :

جـــــــــــدول رقم (١)

يوضح قيمة الإعانات المالية المقدمة من الأمم المتحدة لليبيا . الأرقام بالألوف.

٥٣/٥٢	٥٤/٥٣	٥٥/٥٤	٥٦/٥٥	٥٧/٥٦	٥٨/٥٧	٥٩/٥٨	١٩٦٠/٥٩
٢٣٣	٢٧٥	٢٠٨	٢١٥	٢٦١	٢٦٢	٢٦٠	٢٥٠

وفقًا لهذا التعاون الفني بين الأمم المتحدة وليبيا أنجزت مجموعة من الأعمال وعلى رأسها المشاريع الزراعية ، حيث بدأت منظمة الأغذية والزراعة (الفاوF.A.O) عملها في ليبيا عام ١٩٥٠م من خلال مقريها الأول في منطقة سيدي المصري في مدينة طرابلس والأخر في مدينة المرج في ولاية برقة (٦)، وتمثل عمل المنظمة في تقديم المساعدة الفنية لنظارات الزراعة في الولايات الثلاث في شتى التخصصات(*)، سواء كان ذلك في مجال الهندسة الزراعية من خلال إجراء أبحاث وتجارب على أصناف الحبوب والخضار والبلح وأعلاف الحيوانات في مراكز التجارب كمركز التجارب في مناطق الخمس وزليتن الساحلية الذي يضم مناطق سوق الخميس ، سوق الجمعة ، نعيمة ، الدافنية(٧) ، وذلك بموجب برنامج إكثار البذور الذي جرى تنفيذه بالتعاون مع نظارة الزراعة في ولاية طرابلس عن طريق السيد قاي . ل . هاو مستشار التوسع الزراعي لمدينتي الخمس وزليتن، من

خلال إجراء اختبارات زراعية على مختلف المزروعات ، كما قامت منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٥٦م بتوزيع البذور المحسنة على فلاحي مدينة زليتن، حيث أمدت المنطقة بخمسين ٥٠ قنطارًا من بذور الشعير المحسنة لتوزع على مزارعيها على أساس تبادل الحبوب أو الدفع نقدًا (٨) ، كما كان لها دور إيجابي في مكافحة الحشرات والآفات التي تتعرض لها أشجار الزيتون والحمضيات والنخيل وغيرها من المحاصيل، وذلك من خلال توفير عدد من رشاشات مكافحة الآفات الزراعية لمكتب الإرشاد الزراعي بالمدينة(٩).

وقد نتج عن هذا التعاون إنشاء الهيئة العامة للزراعة والغابات ، كما تم استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وكانت الأولوية في ذلك لزراعة أشجار الزيتون واللوز وتشجير الغابات من أجل تثبيت التربة والمساهمة في تنمية الموارد المائية ، والعمل على تحسين إنتاج البذور المحسنة خاصة القمح والشعير، بالإضافة إلى استيراد الحيوانات وبعض الآلات الزراعية الحديثة والتشديد على الرفع من كفاءة المزارعين الليبيين عن طريق تكثيف حملات الإرشاد والتعليم والتدريب الزراعي .

اتفاقية قاعدة ويلس (الملاحة) مع الولايات المتحدة الأمريكية :

بدأ التواجد الأمريكي على الأراضي الليبية منذ عام ١٩٤٣م ، وذلك أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن تحصلت القوات الأمريكية من بريطانيا على حق استخدام مطار الملاحة في مدينة طرابلس لفترة محدودة ، وحينها أدركت مدى الأهمية الإستراتيجية لبقاء قواتها في ليبيا، وهو ما يساعدها في فرض سيطرتها على البحر المتوسط ومنافسة النفوذ السوفيتي في أفريقيا والشرق الأوسط، نظرًا لذلك قررت السعي لعقد اتفاقية مع الحكومة الليبية تضمن لها البقاء في ليبيا بشكل قانوني مهما كلف ذلك(١٠).

ومن أجل نجاح أهدافها سارعت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام سياسة المعونات الاقتصادية، والذي يعتبر أحد الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحرب العالمية الثانية لتحقيق مصالحها والتدخل في شئون الكثير من دول العالم التي أرهقت اقتصاديتها الحروب وخضوعها للاحتلال، لذا أعلنت عن استعدادها للمشاركة في سد العجز الذي عانت منه ميزانية دولة ليبيا الحديثة .

فما أن أُعلن عن استقلال ليبيا حتى بادرت حكومة الولايات المتحدة بعقد اتفاقية مؤقتة مع الحكومة الليبية بشأن قاعدة (الملاحة) في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م، بعد أن جرت المباحثات بشأنها طيلة عدة أشهر سبقت إعلان الاستقلال، تحصلت بموجبها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر قاعدة جوية في الشرقين الأدنى والأوسط لمدة عشرين عامًا، مقابل أن تقدم الأخيرة للحكومة الليبية بمقتضى برنامج (النقطة الرابعة)(*)، مساعدات بقيمة مليون دولار أمريكي كل سنة من أجل تطوير الزراعة واستغلال موارد المياه وتطوير التعليم والخدمات الصحية وغيرها، وقد أوكلت تلك المهمة للدائرة الليبية الأمريكية للمساعدة الفنية والتي كانت على صلة بخبراء الأمم المتحدة (١١).

وقد شرع الطرفان في مباحثات متقطعة ما بين أغسطس ١٩٥٣م، وبين فبراير ١٩٥٤م بناء على طلب من الحكومة الليبية التي طالبت بتعديل الاتفاقية السابقة، وقد انتهت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقية في ٩ سبتمبر ١٩٥٤م وأصبحت الاتفاقية الجديدة تتضمن ثلاثين بندًا ويستمر العمل بها حتى ٢٤ ديسمبر ١٩٧١م ، وقد نصت على الآتي:

١- زيادة المساعدات المالية بنحو ٤٠ مليون دولار تقسم على عشرين سنة (١٢).

٢- تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم أربعة ملايين دولار سنويًا لمدة ست سنوات من ١٩٥٥م حتى ١٩٦٠م ، على أن تكون الدفعات في السنوات الإحدى عشرة التالية بواقع مليون دولار سنويًا .

٣- تقوم بتقديم ٢٤ ألف طن من القمح لنجدة المناطق المصابة بالجفاف(١٣).

وقد عملت في ليبيا عدة مؤسسات أمريكية ، تتمثل في الآتي :

١- هيئة التعاون الفني (لاتاس LATAS) التي أنشأتها الحكومة الأمريكية بمقتضى النقطة الرابعة ورصدت لها حتى يونيو ١٩٥٣م حوالي ٢,٧٠٠,٠٠ دولار(١٤)، وبالتعاون مع الحكومة الليبية تم التوقيع على ١٤ اتفاقية تضمنت العديد من المشروعات في مجال الزراعة وإنشاء مركز للتجارب الزراعية ومستودعات للحبوب في برقة ومركز زراعي في ولاية طرابلس، وتوزيع أصناف من بذور الحبوب والخضار، وحفر مجموعة من الآبار وترميم صوامع الحبوب(١٥).

٢- مؤسسة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة (LAJS) ، تأسست في عام ١٩٥٥م وبلغ عدد موظفيها نحو ألفي موظف من الليبيين والأجانب ، بالإضافة إلى ٥٠ مستشارًا أمريكيًا ، وتولى إدارتها مديران ليبي وأمريكي، وقد بلغت ميزانيتها الإدارية حوالي ٢٠٠ ألف جنيه ليبي سنويًا ، وتمثلت مهمتها في مساعدة الحكومة الليبية في تنفيذ العديد من المشروعات في مجالات الزراعة والتعليم وتدريب الموظفين، وتشييد الطرق وغيرها (١٦)، حيث قدمت مساعداتها لمدينة زليتن في المجالات الاقتصادية والصحية، وذلك من خلال توفير المعدات والأدوات اللازمة في حملات النظافة التي تشرف عليها البلدية، فضلًا عن تقديمها مبالغ مالية لمساعدتها في شراء عربات نقل القمامة وبعض المعدات الصحية اللازمة للقطاع الصحي(١٧). واستمرت المؤسسة بأداء مهامها حتى نوفمبر ١٩٦٠م، حيث تم حلها وإحالة التزاماتها للحكومة الليبية، وذلك بناء على قرار رئيس الوزراء الليبي بالتنسيق مع ممثل من الحكومة الأمريكية(١٨).

٣- لجنة الإنشاء والتعمير الليبية الأمريكية (لارك LARC) تُعد من أهم المؤسسات الأمريكية التي أنشئت لتقديم المساعدات ، والتي بدأت عملها في مدينة طرابلس في ٢٥ أبريل ١٩٥٥م، وتألفت من سبعة أعضاء، أربعة ليبيين هم : رئيس اللجنة السيد وزير المالية علي الساحلي، ووزير الاقتصاد الوطني السيد سالم القاضي، وناظر الأشغال العامة ببرقة ، وناظر الأشغال العامة في طرابلس(١٩)، و ثلاثة أمريكيين أحدهم السيد أوين هانوم المدير التنفيذي للجنة ، ومدير بعثة العمليات الأمريكية السيد ماركوس جوردن ، ممثلًا عن السفارة الأمريكية، بالإضافة إلى ممثل عن وكالة التنمية والاستقرار كان يشارك في اجتماعاتها (٢٠).

وقد أوكلت لها مهمة الإشراف على عملية صرف المعونات المالية على المشروعات طويلة الأجل التي ترجع بالفائدة على الاقتصاد الليبي ، على أن تتولى الحكومة الليبية صرفها بواسطة وزاراتها المختلفة ، وقد رصد لها رأس مال قدره ٥٥ مليون دولار، استلمت منه اللجنة حتى عام ١٩٦٠م حوالي ٤٠ مليون دولار(٢١) .

إن تأثير هذه الهيئة كان واضحًا بالنسبة لسكان مدينة زليتن حيث قامت لجنة الإنشاء والتعمير الليبية الأمريكية بتمويل مشروع إصلاح ٤٠٠ هكتار(*) من الأرض واستيطان ٢٠٠ عائلة في قرية وادي كعام ، وذلك بالتعاون مع نظارة الزراعة ومجلس تحسين المناطق، وكان الغرض الأساسي من هذا المشروع هو

إعطاء الفرصة لمائتي عائلة من منطقتي زليتن والخمس، لتحسين حياتهم الاجتماعية والاقتصادية (٢٢)، وقد دخل ضمن هذا المشروع إصلاح منازل المزارع والصهاريج ، وتركيب محطة لضخ المياه ، وحفر الآبار ، وتوفير الآلات الزراعية اللازمة والمعونات الأخرى التي يحتاجها المستوطنون ، وتبلغ مساحة كل مزرعة من مَزارع القرية هكتارين من الأرض الصالحة للزراعة ، وقد قدر مسئول هيئة الإنشاء أن مقدار ما تنتجه كل مزرعة يمكن أن يكون من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ جنيه ليبي سنويًا ، وأعطيت هذه المَزارع للمواطنين الليبيين مقابل أجرة بسيطة تدفع لمصلحة الأملاك الحكومية (٢٣).

تلك هي أهم المساعدات التي استفادت منها المدينة في إطار التعاون بين الحكومتين الليبية والأمريكية وفق الاتفاقية العسكرية الموقعة بين الطرفين في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م، والتي ساعدت في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، وساهمت في تطوير قطاع الزراعة في المدينة ، وذلك من خلال تنفيذها لبعض المشاريع الزراعية كمشروع قرية وادي كعام الاستيطاني الزراعي .

معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا عام ١٩٥٣م :

سعت بريطانيا منذ قيام الحرب العالمية الثانية واحتلالها لبرقة وطرابلس عام ١٩٤٣م وطرد القوات الإيطالية منها للبقاء في ليبيا إدراكًا منها لأهمية موقعها المميز والمهم لمصالحها الإستراتيجية والعسكرية .

ومع استقلال ليبيا سارعت بريطانيا في الإعلان عن نيتها في مساعدة الحكومة الليبية التي كانت تعاني من مشكلة العجز المالي الذي يقرب من ١,٨٠٠,٧٠٠ جنيه إسترليني بالإضافة إلى ١٩٢,٠٠٠ ألف جنيه إسترليني كمصروفات للحكومة الليبية بعد الاستقلال ، فعرضت عليها مساعدتها ماليًا وتغطية العجز في الميزانية مقابل موافقة الحكومة الليبية الانضمام لمنطقة الإسترليني(٢٤)، وبالفعل استجابت الحكومة لهذا المطلب حيث أعلنت وزارة المالية البريطانية عن إدخال ليبيا في منطقة الإسترليني، حيث أعلن عن الجنيه الليبي الوحدة النقدية الليبية الذي يتمتع بحرية التحول إلى الجنيه الإسترليني ، والذي حل محل الوحدات النقدية الموجودة في مقاطعات البلاد ليرة الاحتلال العسكري في ولاية طرابلس والجنيه المصري في ولاية برقة والفرنك الجزائري في ولاية فزان، وقد تولت هذه العملية إدارة ليبية بمساعدة مصرف باركليز البريطاني(٢٥).

ثم استؤنفت جولة من المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والليبية خلال الفترة من ١٤ يناير ١٩٥٣م حتى ٧ يونيو سنة ١٩٥٣م ، انتهت بعقد اتفاقية سميت باسم (معاهدة الصداقة والتحالف) ووقعت المعاهدة بين الطرفين في مدينة بنغازي في ٢٩ يوليو ١٩٥٣م، وقعها عن الجانب الليبي السيد محمود المنتصر رئيس الوزراء ووزير الخارجية وعن الجانب البريطاني السير كيرك براید وزير بريطانيا المفوض في ليبيا(٢٦)، وقد اشتمل مشروع المعاهدة على اتفاقيتين:

- الأولى عسكرية سمحت من خلالها الحكومة الليبية بإبقاء قوات عسكرية بريطانية على الأراضي الليبية في انتهاك صارخ للسيادة الليبية .

- والثانية مالية تعهدت من خلالها حكومة المملكة المتحدة بتقديم مساعدة مالية سنوية للحكومة الليبية لمدة عشرين عامًا وهي مدة الاتفاقية، تدفع في خمس سنوات مالية بداية من أول أبريل ١٩٥٣م حتى ٣١ مارس ١٩٥٨م مبلغ مليون جنيه إسترليني سنويًا لمؤسسة التنمية والاستقرار(٢٧)، بالإضافة إلى دعم الإصدار الأول من العملة الليبية بمقدار ١٠٠% من الإسترليني ، وكان ذلك في مقابل أن تقوم الحكومة الليبية بتزويد الحكومة البريطانية بنسخة من تقارير الميزانية الليبية ، إلى جانب إشراف موظف أعلى للحسابات ومدققًا عام مهمتهما التدقيق في أبواب الميزانية الليبية وهما يتبعان الحكومة البريطانية مباشرة (٢٨)، الأمر الذي يعد تدخلاً مباشرًا في السياسة الداخلية للبلاد.

وفي الواقع كان لمعاهدة الصداقة والتحالف أثر كبير على مختلف نواحي الحياة سواء كان ذلك على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي للبلاد، سيما وأن الاتفاقية العسكرية وضعت تحت تصرف القوات البريطانية مجموعة من الممتلكات الليبية طوال فترة المعاهدة والتي بلغ عددها ١٢٧ موقعًا ، إلى جانب إحدى عشرة منطقة عسكرية، وهذه المواقع موزعة على مدن وموانئ ولايتي طرابلس وبرقة ، ومنها ما يحتوي على مبانٍ بالإضافة إلى اثنتي عشرة ثكنة عسكرية ومناطق للتدريب والرماية وميادين للتعليم (٢٩).

وقد وَقَعَتْ بعض المواقع في محافظة مصراته ضمن هذه العملية حيث كانت مدينة زليتن من ضمن المدن الليبية التي اختيرت أراضيها لتكون مسرحًا لهذه التدريبات والمناورات ومن أهم تلك المناطق التي أجريت عليها تدريبات القوات البريطانية في المدينة ما عرف بـ(المنطقة الزرقاء رقم٢٤) وفق التسلسل المحدد لمناطق التمارين والرماية ، وهي منطقة تقدر مساحتها بحوالي ٢٥٠ كم٢ ، وتشمل

منطقة السويح ، ومنطقة رأس ازنين ، والزويتينة ، والمالحة ، وسرطان ، ودوفان ، وهي في معظمها تعتبر أراض صالحة للزراعة الموسمية وفي بعض جهاتها ووديانها مزارع للزيتون ، والفاكهة ، وغيرها من أنواع الزراعة ، وقد اشتركت في هذه العمليات مختلف أسلحة القوات البرية المتمثلة في المدفعية والدبابات الثقيلة وهي الفرقة الملكية السادسة للدبابات، إلى جانب الطائرات العمودية، وقد استخدمت في تلك المناورات الذخيرة الحية والميتة (٣٠).

ووفقًا لبنود الاتفاقية تقوم الحكومة الليبية بتقديم كافة التسهيلات والامتيازات التي تكفل سلامة تلك القوات ، وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير فقبل بدء المناورة ومجيء القوات البريطانية يتم إعلام الأهالي بموعد مجيئهم وضرورة عدم الاختلاط بهم والابتعاد عنهم، كما يتولى مشائخ القبائل عملية تنبيه السكان القريبين من مناطق المناورات لإخلائها والرحيل عنها(٣١).!! دون مراعاة كونها ممتلكاتهم أو أنهم مزارعون أو رعاة أو هم سكان مستقرون .

كما أن هذه المناورات كانت تقام في أوقات غير مناسبة للمزارعين، حيث كانت تُجرى خلال فصلي الخريف والربيع، أي في وقتي الحرث والحصاد، وقد أوصى مدير بوليس المقاطعة الشرقية (مصراته) في تقريره إلى كبير متصرفي المقاطعة بأن المناورات المقرر إجراؤها في المنطقة خلال عام ١٩٥٩م ينبغي إيقافها أو تأجيلها على أقل تقدير حتى انتهاء فترة الحصاد ، نظرًا لأن المنطقة مأهولة بالسكان كما أن المزارعين يكونون منهمكين في حصاد مزروعاتهم الأمر الذي يجعل من الصعب إبعادهم عنها(٣٢).

لقد نتج عن هذه المناورات مجموعة من الخسائر والأضرار التي لحقت بالمزارعين والرعاة ، حيث دُمرت مزروعات بعضهم، بينما حُرم البعض الآخر من الاستفادة من تلك الأراضي الزراعية الخصبة ، سواء كان ذلك متمثلًا في زراعتها أو استعمالها كمراعي، فقد اضطر الرعاة إلى نقل حيواناتهم إلى مناطق أكثر أمنًا وبعيدًا عن المناورات(٣٣).

وقد شكلت لجنة لتلقي وفحص الشكاوي المقدمة من قِبَلْ الموطنين المتضررين من المناورات، والتي كُونت من ضابط بريطاني ومدير ناحية الفواتير وعنصر من الشرطة بالإضافة إلى اثنين من أعيان المدينة، مهمتها تقدير الخسائر الناتجة عن المناورات، وصرف تعويضات للمتضررين نقدًا لا عينًا، ويبدُّو أنها كانت في المجمل تقديرات غير دقيقة وضعيفة الأمر الذي جعل بعض المواطنين

يرفضونها، هذا وفضلًا عن ضعف قيمة التعويضات فإن اللجنة رفضت بعض طلبات التعويض التي تقدم بها أصحاب الممتلكات ، بحجة أنها جاءت متأخرة عن موعد التقديم(٣٤).وبلغ عدد الأشخاص الذين تضرروا من مناورات الجيش البريطاني عام ١٩٥٨م حوالي ١١٠ فردًا، بينما وصل عدد الأشخاص الذين ألحقت الأضرار بمزروعاتهم خلال أشهر مارس وإبريل ومايو لعام ١٩٥٩م ١٩١ شخصًا، وبلغ عددهم في عام ١٩٦٣م حوالي ١٥٩ شخصًا، وهذه الأرقام تمثل الأشخاص الذين تم تعويضهم من الجانب البريطاني والذي وافق على تقديم تعويضات للمتضررين بنسبة تمثل ٢٥% إلى ٣٣% من قيمة الخسائر، وهي تعويضات بسيطة للغاية ورفضها بعض الأهالي المتضررين (٣٥).

لم يقتصر الحال على الخسائر المادية التي لحقت بأهالي المدينة من جراء هذه المناورات والعمليات العسكرية بل تعدى الأمر ذلك ، فمن الناحية الأدبية كانت تصرفات الجنود البريطانيين تتصف بالغرور والاستهزاء عند تنقلاتهم في المدينة وإصرارهم على تدمير المُقَومَاتْ الزراعية والرعوية وهو ما أثر في نفوس السكان وذلك من خلال تدميرهم المتعمد لأحد أهم آبار برية زليتن والمتمثل في بئر دوفان ، والذي يعتمد عليه مربو المواشي في إمداد حيواناتهم بالماء ، ففي يوم ١٦ يناير ١٩٦٠م شاهد بعض الرعاة ثلاث سيارات بها ما يقرب من عشرين جنديًا من الجنود البريطانيين قد قاموا بتفجير البئر بالديناميت (٣٦).

وفي الحقيقة إن إجراء المناورات في مناطق مأهولة بالسكان وذات طبيعة زراعية ورعوية ينجم عنها حدوث أضرار جسدية بسبب الألغام والقنابل التي خلفها الجيش الأمر الذي نتج عنه وفاة العديد من الأهالي وتشوهات وعاهات مستديمة لأفراد آخرين من السكان حالت بينهم وبين ممارسة أعمالهم، وأثرت تلك الإصابات في الظروف المعيشية سيما وأن أغلب ساكني المنطقة فلاحون ورعاة وكلتا الحرفتين متلازمتان في بيئتنا؛ وكلتاهما تعتمد على سقوط الأمطار والمياه الجوفية ، وتبعًا لذلك اعتمدوا في حياتهم على التحرك من مكان لآخر لغرض الحرث والرعي وخلال هذا التنقل يقع بعضهم ضحية لغم أو قنبلة فتذهب بحياتهم، وفي بعض الأحيان يقوم الفلاحون والرعاة بالبحث عن حيواناتهم الضالة التي ترعى دون قيود مكانية ولجهلهم بحقول الألغام يفقدون حياتهم أو يتعرض بعضهم لإعاقات جسدية مستديمة ، كما كانت سببًا في فقدان أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية .

وعليه يمكن القول أن موقف الحكومة الليبية من هذه الاتفاقية التي سمحت للقوات البريطانية باستعمال أراضي البلاد ومن ضمنها مواقع من محافظة مصراته لإجراء تدريباتهم يعد موقفًا سلبيًا ومتخاذلًا بغض النظر عن سماحها لهم بإقامة مناوراتهم فوق مناطق زراعية كانت أم أراضي بور؛ حيث يعد ذلك انتهاكًا للسيادة الوطنية من ناحية وتعديًا على أرواح وممتلكات المواطنين الذين لحقت بهم الخسائر المادية والمعنوية .

معاهدة ١٩٥٦م ونهاية الوجود الإيطالي في ليبيا :

تمكن الإيطاليون من السيطرة على النشاط الزراعي في ليبيا خلال الثلث الأول من القرن العشرين ، حيث استطاع المجاهدون بفضل جهادهم تأخير عملية استغلال الإيطاليين للأراضي الزراعية حتى عام ١٩٢٠م ، بالإضافة إلى الحرب العالمية الأولى التي ساهمت في ذلك أيضًا، فقد قامت السلطات الإيطالية بعد ذلك بوضع أيديها على معظم الأراضي الزراعية الخصبة تارة بحجة أنها أملاك مصادرة من الثوار(٣٧)،أو بذريعة أنها ضرورة للمنفعة العامة ، ومن ثم قامت بتسليمها للمستوطنين الإيطاليين ، وذلك من خلال استصدارها للعديد من المراسيم التي تبيح الاستيلاء عليها كتلك التي أصدرها فولبي الحاكم العسكري لليبيا خلال فترة حكمه ١٩٢١م – ١٩٢٥م(*)، وغيرها من القوانين والمراسيم التي أصبحت فيما بعد القاعدة القانونية التي اعتمد عليها الإيطاليون في جميع مراحل السيطرة على الأراضي الزراعية في البلاد ، والتي قامت بتسليمها للمستوطنين الإيطاليين ضمن سياسة ما عرف بالاستيطان الزراعي ، وبذلك صارت معظم الأراضي بيد حكومة الاحتلال .

هكذا بدأت عمليات المصادرة وحملات السلب في المنطقة الغربية من البلاد من مدينة هراوة شرقًا مرورًا بمدن سرت ومصراته وزليتن وبني وليد والقربوللي وتاجوراء وقصر بن غشير وترهونة والزاوية وسهل الجفارة ، وقد شملت الأملاك المصادرة أراضي وأشجارًا ومساكن وغيرها ، كما طالت هذه الحملات بالإضافة إلى سلب أراضي المجاهدين أراضي قبائلهم أيضًا.

ولكي تسارع الحكومة الإيطالية في إنجاح هذه العملية رأت ضرورة العمل وفقًا للأتي :

أولاً : عملت على دمج الأراضي الزراعية في ملكية عامة يتم توزيعها في قطع كبيرة كامتيازات لرؤوس الأموال وبشروط بسيطة ، حيث يحق لصاحب الامتياز دفع نصف ثمن الأرض مقدمًا لكي تصبح ملكًا له مع إمكانية دفع الباقي كرهن أو في شكل إيجار سنوي للدولة ، كما يحق له شراؤها في حال ما كان قادرًا على ذلك وبثمن قيمتها وقت المنح (٣٨)، وهذا ما عرف بأراضي الامتياز أو الأراضي الخاصة .

ثانيًا : قامت في عام ١٩٣٣م بإنشاء مؤسسات جديدة للاستيطان لتساعد على استصلاح الأراضي وتعميرها بالمستوطنين حتى يتم الاستفادة من إنتاجها في أسرع وقت ممكن ، وهذه المؤسسات هي : مؤسسة الإنتي لتعمير ليبيا ، ومؤسسة الضمان الاجتماعي الأنبس ، ومؤسسة التبغ الإيطالية(٣٩).

لقد شهدت البلاد بدخول جهازي الإنتي والأنبس تنفيذ مشاريع ضخمة للاستيطان الزراعي وإقامة عدد كبير من المزارع وزعت على العائلات الإيطالية العاطلة والتي لا عمل لها ولا أرض في بلادها ، وقد مُنحت لها من الحزب الفاشي كمكافآت تقديرًا لولائها ، وقد عرف هذا النوع بأراضي المؤسسات.

فقد اعتبرت **مؤسسة الإنتي** جهازًا شبه حكومي ، حيث كان يتلقى توجيهات وزارة المستعمرات ومراقبة الهجرة والاستيطان الإيطالي ، كما أنه كان يعمل بأموال الحكومة وعلى أراض منحت له من قبلها، وأسندت له في بداية نشأته عملية تنمية منطقة الجبل الأخضر وتوطين العائلات الوافدة إلى برقة (٤٠)، ثم توسعت أعماله لتشمل ولاية طرابلس ، حيث أسندت له مهمة تنمية مدن القربوللي ومصراته وزليتن وبني وليد وترهونة وتوطينها بالعائلات الإيطالية ليصبح اسمه جهاز الانتي لتعمير ليبيا (٤١)، وقد كان ملزمًا بعقود مع الحكومة ، تتمثل في إجراء استصلاحات للأراضي التي منحت له، وأن يستجلب الأسر الإيطالية ويقوم بعملية تقسيم الأراضي إلى حيازات صغيرة ، حتى يتم توزيعها على المستوطنين، شرط أن يلتزموا ببنود العقد الموقع مع الجهاز، ثم تقوم بشراء الإنتاج وتسويقه، وفي أثناء فترة تنمية الزراعة تقوم الحكومة بتقديم الدعم المالي للمستوطن، وبعد فترة عشرين عامًا يصبح الأخير مالكًا للأرض بعد أن يسدد القروض التي حصل عليها (٤٢).

وقد بلغ مجموع الأراضي الزراعية التي استولى عليها الايطاليون حتى سبتمبر ١٩٣٩م حوالي ٨٧٦,٠٠٠ هكتار، وبلغ عدد الأشجار المثمرة التي تم

غرسها ما يقرب عن ٤٩,٥٨٣,١٧٢ شجرة، بينما وصل عدد المستوطنين غير الجيوش النظامية إلى ٤٥,١٥٠ مستوطنًا (٤٣). وبسبب امتداد العمليات العسكرية لقوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية إلى ولاية برقة ترك الإيطاليون الأراضي التي كانوا يستغلونها في الولاية والتي تقدر بحوالي ٧٩,٨٣١هكتار يوجد بها حوالي ٢٢٠٦ منزل ، فيما بقى عدد كبير منهم في ولاية طرابلس يعملون بمزارعهم الاستيطانية، والتي انقسمت كما تمت الإشارة إليها إلى نوعين هما أراضي الامتياز وأراضي المؤسسات ، وتقدر مساحة أراضي الامتياز أو الأراضي الخاصة في عام ١٩٤٩م بحوالي ١٢٧ ألف هكتار ، يقطنها حوالي ٧٤٠٠ شخص ، وهي مزارع كبيرة نسبيًا تصل مساحة كل مزرعة ٢٥ هكتارًا تقريبًا ، أما أراضي المؤسسات الاستيطانية فتبلغ مساحتها ٩٧ ألف هكتار يقطنها حوالي ١١ ألف شخص(٤٤).

ومما شجع بقاء المستوطنين الإيطاليين في ولاية طرابلس بعد هزيمة قواتهم في الحرب وانسحاب قوات المحور من ليبيا سنة ١٩٤٣م تلك القوانين التي أصدرها الجنرال منتجمري القائد العام للجيش الثامن البريطاني ، والتي تضمنت الأتي:

١- منع نقل ملكية الأراضي والمساكن والمباني بأي شكل من الأشكال سواء عن طريق البيع أو الهبة أو الرهن.

٢- منع إيجار المَزَارِعْ لمدة تزيد عن سنة دون أخذ إذن كتابي من المستشار القضائي البريطاني.

كما سمحت الإدارة البريطانية برجوع الكثير من الايطاليين إلى وظائفهم الحكومية السابقة في الولاية والذين بلغ عددهم حتى عام ١٩٤٣م إلى١٠٤٣ موظفًا(٤٥).

وفي ظل هذه التسهيلات سعى الإيطاليون بشتى الطرق لعودة سلطتهم للبلاد بحجة حماية وتأمين الجالية الإيطالية واليهودية التي يحمل الجزء الكبير منها الجنسية الإيطالية ، كما حاولت عن طريق وزارة إفريقيا الإيطالية كسب ود الليبيين لعودة إيطاليا لبلادهم بحجة خبرتها في تفهم الليبيين ، وأنها الدولة الوحيدة القادرة على حمايتهم ومساعدتهم في إصلاح أراضيهم ، غير أن الليبيين رفضوا ذلك وبخاصة عندما طالب برساسكو سكرتير الخارجية الإيطالية من خلال

تصريحه في أكتوبر ١٩٤٧م بعودة مستعمرات بلاده في ليبيا (٤٦)، حيث استنكرا الليبيون ذلك وخرجوا في مظاهرات غاضبة مستنكرين ذلك ومطالبين بالاستقلال التام وخروج الإدارتين العسكريتين البريطانية والفرنسية من بلادهم ، وقد نتج عن ذلك تداول المسألة الليبية في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة (٤٧)، وبعد عدة مداولات اتخذت الجمعية في دورتها الرابعة قرارها رقم ٢٨٩ الصادر في نوفمبر ١٩٤٩م بشأن وضع حلول للمستعمرات الإيطالية السابقة ، والذي قضى بضرورة استقلال ليبيا وفي موعد لا يتجاوز ١ يناير ١٩٥٢م(٤٨) ، بينما بقيت مسألة النظر في الممتلكات الإيطالية والمستوطنين الإيطاليين المقيمين في ليبيا دون حل على أن تسوى وفق اتفاقية ثنائية بين الجانبين الليبي والإيطالي ، وقد ناقشت الجمعية العامة في دورتها الخامسة هذه القضايا ووضعت في قرارها رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٠م عدة مقترحات لضمان مستقبل الممتلكات الإيطالية في ليبيا والمستوطنين منها (٤٩):

١- نقل ممتلكات الدولة الإيطالية إلى الحكومة عدا الممنوحة لجهازي الإنتي والانبس.

٢- نقل ملكية المزارع الإيطالية للمستوطنين كممتلكات خاصة وتصفية شركات الاستيطان الاستعماري .

٣- أن تحترم الدولة الليبية ملكية المواطنين الإيطاليين لممتلكاتهم التي تم الحصول عليها قانونيًا مع إعطائهم حرية التصرف بها وتحويل أموالها دون إخضاعها للرسوم الجمركية .

٤- احترام كافة العقود الممنوحة لأصحاب الامتيازات الخاصة .

ومع استقلال البلاد ترك بعض الايطاليون أراضيهم وفضلوا العودة إلى بلادهم،وتقدر عدد المزارع الإيطالية في بداية عهد الاستقلال حوالي٢٤٧١ مزرعة تابعة للمؤسسات وحوالي ٦٢٣ مزرعة خاصة ، وقد ساهمت هذه المزارع بشكل كبير في صادرات البلاد الزراعية ، حيث امتازت المزارع الإيطالية بغزارة إنتاجها نتيجة وجود أبار للري ومضخات لضخ المياه ، واستعمال الآلات الزراعية كالجرارات ، إلى جانب تركيزها على زراعة المحاصيل التصديرية مثل الفول السوداني والزيتون وبذور الخروع والطماطم والحمضيات والبطاطس وبعض الخضر الشتوية (٥٠).

مهد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٠ لإجراء عدة مباحثات بين البلدين لغرض تسوية أوضاع الممتلكات الإيطالية في ليبيا ، وعقدت أولى هذه الاجتماعات في عام ١٩٥٣م ، طالب فيه الليبيون التعويض عن ما لحق بهم من أضرار الحرب ضد بلادهم ، وقد قوبلت هذه المطالب في بداية الأمر بالرفض الإيطالي إلا أن إصرار الجانب الليبي على إتمام الاتفاق جعلها ترضخ للأمر الواقع حيث وافقت على دفع مبلغ ٢,٧٥٠,٠٠٠ جنيه ليبي ما يعادل ٤٨١٢,٥٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية ، دون التطرق إلى الأضرار الحربية التي تعرض إليها أهالي البلاد(٥١)، على أن تستخدم هذه الأموال في إعادة تنشيط الحركة التجارية بين البلدين ، بالإضافة إلى موافقة الحكومة الليبية على ضمان حقوق الملكية الإيطالية في مدن ولاية طرابلس فقط (٥٢).

وفي حقيقة الأمر أرغمت الحكومة الليبية على الموافقة على هذا المبلغ كتعويض عن سنوات الاحتلال الإيطالي لحاجتها الماسة لهذه الأموال ، سيما وأن البلاد تعيش في حالة فقر تام ، بالإضافة إلى تردي البنية التحتية للبلاد لِمَا أصابها من الدمار الناتج عن الحرب العالمية الثانية ، كما أن النفط في حينها لم يكتشف بعد ليساعد في دعم ميزانية البلاد.

وفي ٣٠ مارس١٩٥٦م تُوجت المفاوضات الليبية الإيطالية بتوقيع اتفاقية ثنائية بينهما وقعها كلًا من السيد مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا والسيد انتونيو سيني رئيس وزراء إيطاليا ، والاتفاقية مؤلفة من ١٩ مادة و٢٩ خطابًا متبادلًا و١٩ ملحقًا(٥٣)، توصلت فيها الحكومتان إلى اتفاق حدد الوضع النهائي والقانوني للمزارع الإيطالية في ليبيا على النحو التالي(٥٤) :

١ــ إعطاء الملكية التامة لكل مُزَارِعْ إيطالي وصلت مزرعته إلى مستوى الإنتاج الكامل.

٢- تعود ملكية المزارع التي لم تحقق أي إنتاج إلى الحكومة الليبية .

٣- تعطى فرصة خمس سنوات قادمة للمزارعين الإيطاليين الذين لم تصل مزارعهم لمرحلة الإنتاج الكامل ، ويمكن للحكومة الإيطالية مساعدتهم في ذلك ، وبعد انقضاء المدة المذكورة تملك كل مزرعة وصلت إلى مرحلة الإنتاج الكامل لأصحابها الإيطاليين ، أما المزارع التي فشلت فيتم إرجاع ملكيتها للحكومة الليبية.

على أن تتعهد الحكومة الليبية باحترام حقوق الرعايا الإيطاليين في ليبيا ومصالحهم حول أملاكهم بالنسبة إلى التصرفات الصادرة من الإدارة الإيطالية قبل قيام الدولة الليبية، وعلى هذا الأساس تضمن الحكومة الليبية للرعايا الإيطاليين من أصحاب الأملاك في ليبيا ممارسة حقوقهم وأن تبقى جميع الامتيازات الزراعية وامتيازات البناء التي منحتها من قبل الحكومة الإيطالية(٥٥).

وقد انطبق البند الأول من الاتفاقية على ١٤٠٠ مزرعة نُقلت ملكيتها التامة للإيطاليين ، بينما عادت ملكية ٧٠٢ مزرعة للحكومة الليبية من بينها ٨١ مزرعة بقرية الدافنية في محافظة مصراته(٥٦)، وقد عملت الحكومة الليبية على تأليف لجنة استشارية تضم عددًا من العناصر التي تتمتع بالكفاءة والحرص على المصلحة العامة مهمتها النظر في طلبات المواطنين الراغبين في تأجير تلك المَزارع والأراضي ويكون ذلك بالتعاون مع مؤسسة الإنتي على أن يكون تأجير المزارع للمزارعين لسنة زراعية واحدة تبدأ من أول أكتوبر ١٩٥٧م وتنتهي في أخر سبتمبر ١٩٥٨م ، على أساس سعر خمسين قرشًا لكل هكتار بالمزرعة الواحدة ، بينما تأجر الأراضي للمزارعين على أساس الحراثة لفترة محصول الحبوب (٥٧)، بحيث يكون سعر تأجير الهكتار الواحد لكل مزرعة ثلاثين قرشًا لفترة محصول الحبوب الراهن، ويكون ذلك بالتعاون مع مؤسسة الإنتي أيضًا ، وقد اشترط لتأجير هذه المزارع عند زراعتها حبوبًا أنه لابد من ترك شريط عرضه ٨ أمتار على الأقل على طول سطور الأشجار الموجودة بها، بحيث يحرث هذا الشريط ولا يزرع حبوب بأي حال من الأحوال ، بالإضافة إلى صيانة الأشجار بالمزارع ورعايتها وكذلك المحافظة على المنشأة الموجودة بها (٥٨). وخلال الأربع سنوات التي تلت توقيع الاتفاقية كانت مصادر تمويل تلك المزارع من قبل منظمات ومصارف إيطالية مثل (لا بروفيد نيتسيادي سيكورتا) ، (كونسور تسيو غواريلا ديلا تريبوليتانيا) ، بالإضافة إلى مصرف باركليز البريطاني الذي قام بتقديم القروض للمزارعين الإيطاليين(٥٩).

ووفقًا لاتفاقية ١٩٥٦م عينت الحكومة الليبية مستشارًا ماليًا واقتصاديًا لمراقبة الأملاك الثابتة والمنقولة للإيطاليين في كلٍّ من ولايتي طرابلس وبرقة ، وقد شجعت هذه الاتفاقية الإيطاليين على بيع أراضيهم ـــــ نظرًا لارتفاع سعر الأرض ـــــ وقد تدخلت الحكومة الليبية لمنع غير الليبيين من شرائها حيث ساهم المصرف الزراعي الليبي(*) بنسبة ٥٠% من قيمة كل مزرعة مطروحة للبيع من قبل أصحابها الإيطاليين، وقد سارت عمليات البيع في البداية بشكل بطيء

، حيث استغل المستوطنين الإيطاليين رغبة الليبيين في الشراء وقاموا برفع أسعار أراضيهم من ناحية، ومن جهة أخرى فضل جزء كبير منهم الاحتفاظ بمزارعهم ، ولكن عندما أصدرت الحكومة الليبية قانون الجنسية الليبية والذي ألزم بدوره الإيطاليين الراغبين في الاحتفاظ بجنسيتهم الإيطالية على بيع أراضيهم قبل عام ١٩٦٢م وبذلك بدأ الأمل يتضاءل عند المعمرين الإيطاليين وصارت أعدادهم تتناقص(٦٠)، وزاد تسارع خروج الإيطاليين من ليبيا ، فبعدما كان عددهم في عام ١٩٥٤م حوالي ٣٧٩٥٤ حسب التعداد العام لسكان البلاد - سكن ثلثاهم في مدينة طرابلس وضواحيها وسكن الثلث الباقي في قرى الدافنية وطمينة والكراريم في محافظة مصراته و بعض القرى الأخرى مثل الزهراء وجدايم والعامرية - وصلت نسبة خروجهم مع نهاية أكتوبر ١٩٦١م إلى ٧٠% حيث تمكن الليبيون من شراء مزارعهم بأثمان تتراوح ما بين الخمسة والعشرة ملايين ليرة إيطالية للمزرعة ، وفي مارس ١٩٦٣م لم يبق في قرية الدافنية إلا ما يقرب عن ٣٠ شخصًا بعد أن كانت تسكنها ٣١٨ عائلة وأقل من ٧٠ شخصًا في قرية طمينة بعد أن كان بها ٣٧٠ عائلة (٦١) ، أما قرى الناصرية والزهراء والعامرية فقد بقي فيها ما يقرب عن عشرة عائلات ، وبحلول عام ١٩٦٤م لم يبق في ليبيا سوى ١٢٠عائلة(٦٢)، وبعد قيام ما عُرف بحركة الضباط الأحرار في سبتمبر عام ١٩٦٩م تم تحديد يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٠م ليكون جلاء أخر إيطالي من ليبيا .

الخاتمة :

من خلال دراستي لهذا البحث خلصتُ لعدد من النتائج أهمها :

- أكد البحث استغلال بعض الدول كبريطانيا وأمريكا لمسألة العجز المالي التي واجهت الحكومة الليبية في بداية استقلال البلاد ، مما سهل لها الحفاظ على أطماعها ومصالحها في البلاد .

- أوضح البحث التفاوت في الذتائج المترتبة عن الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الحكومات الليبية مع الأمم المتحدة ، وحكومات أمريكا وبريطانيا وإيطاليا وأثرها على القطاع الزراعي .

- كان من نتائج التعاون الفني بين الأمم المتحدة وليبيا أن قامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بتقديم المساعدات الفنية لنظارات الزراعة في شتى التخصصات ، سواء في مجال الهندسة الزراعية بتطوير مراكز التجارب وإجراء الأبحاث للعمل على تحسين إنتاج البذور المحسنة خاصة القمح والشعير ، وبعض بذور الخضار ، كما عملت على الرفع من كفاءة المُزارعين الليبيين من خلال الإرشاد والإعلام الزراعي .

- لقد ساعد التعاون بين الحكومتين الليبية والأمريكية في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، وساهم في تطوير قطاع الزراعة وذلك من خلال تنفيذها لبعض المشاريع الزراعية التي أتاحت فرص العمل أمام العديد من مواطني المدينة .

- ترتب على المعاهدة الليبية البريطانية في عام ١٩٥٣م إلحاق الضرر بالنشاط الزراعي للمدينة من جراء الموافقة على إجراء التدريبات والمناورات العسكرية للقوات البريطانية على جزء من الأراضي الجنوبية للمدينة والتي تُعد من الأراضي الزراعية الخصبة التي تعتمد على سقوط الأمطار ، إلى جانب استخدامها من قبل الأهالي في رعي حيواناتهم ، الأمر الذي تسبب في إصابة العديد من المواطنين بعاهات جسمانية، كما تعرض بعضهم للوفاة من جراء المخلفات الحربية الناتجة عن هذه التدريبات ، كما كشفت عن الدور السلبي للحكومة الليبية وتهاونها بسيادة البلاد وأرواح مواطنيها وممتلكاتهم .

- بين أن أبرز نتائج معاهدة عام ١٩٥٦م مع الحكومة الإيطالية هو نجاح الأخيرة في الإبقاء على نفوذها داخل البلاد ، وذلك من خلال تعهد الحكومة الليبية بالحفاظ على حقوق ومصالح الجالية الإيطالية المتواجدة في البلاد منذ فترة الاحتلال الإيطالي، كما أنه من أصل ٢١٠٢ مزرعة تمكنت الحكومة الليبية من إعادة ملكية ٧٠٢ مزرعة فقط وفقًا لهذه المعاهدة .

الهوامش

(*) تقع مدينة زليتن على الساحل الشمالي الغربي من ليبيا ، وتبعد حوالي ١٥٨ كم إلى الشرق من مدينة طرابلس عاصمة البلاد ، وتقع مدينة زليتن إداريًا خلال فترة البحث ضمن محافظة مصراته التي تضم مدن : (مصراته ، زليتن ، سرت) .

(1) Resolutions and Decisions adopted by the General Assembly United Nations during its 4th session :Question of the disposal of the former Italian colonies , see resolution 289 Iv , 21 Nov. 1949.p p10-11.

أدريان بلت : التقرير السنوي للأمم المتحدة في ليبيا ، بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٥٠م ، طرابلس - ليبيا، ص ص١ - ٢ .

(2) Hilda M. Canady:The Agricultural Economy of Libya , Foreign Agricultural Service , United States Department Agricultural ., March 1956. p 3.

محمد بشير المغيربي : وثائق جمعية عمر المختار ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٣م، ص ٢٥٦.

(٣) وزارة التخطيط : الاتفاق الأساسي بين الأمم المتحدة والحكومة الليبية ١٩٥١م ، طرابلس ، ص ص ١ - ٢.

(٤) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس : شعبة الوثائق المعاصرة ، العهد الملكي ، ملف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، ملف رقم ٤٧٤/١٥/٨ ، وثيقة رقم ٤٥ ، تتضمن طلب المساعدة الفنية للأمم المتحدة لسنتي ٦٧- ١٩٦٨م .

(٥) بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير : تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا ، إبريل ١٩٦٠م ، طرابلس، ص٣١.

(٦) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس: شعبة الوثائق المعاصرة، العهد الملكي، ملف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، ملف رقم ٤٧٤/١٥/٨ ، وثيقة رقم ٣٦ ، رسالة من بعثة منظمة الأغذية والزراعة للسيد رئيس مجلس الإعمار حول برنامج منظمة الأغذية والزراعة الموسع للمساعدة الفنية لليبيا عام ١٩٦٠ / ١٩٦٢م.

(*) افتقرت الدولة الليبية في بداية تأسيسها إلى جهاز مركزي يدير المسائل الزراعية ، فلم تكن هناك وزارة للزراعة حتى عام ١٩٦٠م ، وإنما اقتصر الأمر على نظارات للزراعة في ولايات البلاد الثلاث ، الأمر الذي أدى إلى تشتيت الجهود بدلاً من إيجاد خطة شاملة تنهض بالقطاع الزراعي، - للمزيد انظر-

Johns Hopkins :The Economic Development of Libya , Report of a Mission Organized by the International Bank for Reconstruction and Development ., U.S.A. by the William Byrd Press, Richmond ., 1960.p p 78-79.

(٧) أرشيف بلدية زليتن : ملف الزراعة والمُزارع مشروع وادي كعام ، ملف رقم ٢/س/٢، وثيقة رقم ١٤ ، تقرير من السيد مستشار التوسع الزراعي لمدينتي الخمس وزليتن حول أعمال مراكز التجارب خلال شهري أغسطس وسبتمبر ، بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٥٦م ، ص ١- ٣ .

(٨) أرشيف بلدية زليتن : وثيقة رقم ٢٠ ، تقرير من السيد مستشار التوسع الزراعي لمدينتي الخمس وزليتن حول أعمال مراكز التجارب خلال شهر أكتوبر،بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٥٦م، ص ص ٢-٣ .

(٩) نفسه: ملف المصالح المشتركة ، جـ ٢ ، ملف رقم ١٢/ل/١/٦ ، وثيقة غير مصنفة، تقرير مكتب الإرشاد الزراعي بخصوص المساعدات المقدمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة ، بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٥٦م .

(١٠) نيكو لاي بروشين : تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩م ، ترجمة عماد حاتم ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ١٩٨٨م ، ص ٣٣٥.

(*) النقطة الرابعة : هو مشروع الرئيس الأمريكي تورمان ١٩٤٥-١٩٥٣ ، أعلن عنه في ٢٠ يناير ١٩٤٩م ،وهو مشروع مخصص لمساعدة الدول النامية ، التي دمرتها الحرب العالمية الثانية من خلال تقديم مساعدات مالية لها - للمزيد انظر- رقية أحمد عبد الله : الأوضاع الصحية في ليبيا وجهود تحسينها ١٩٥١- ١٩٦٩م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السابع من أبريل ، كلية الآداب بالزاوية ، ٢٠٠٧م ، ص ص٥٣-٥٤ .

(١١) نيكو لاي بروشين : مرجع سابق ، ص ٣٣٦.

(١٢) سامي حكيم : معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحليلها ونصوصها ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٤م، ص ٨٣ ــ ٨٥ ؛ Johns Hopkins : op. cit .P P 45- 46.

(١٣) نازك زكي إبراهيم أحمد : ليبيا والغرب ١٩٤٥- ١٩٥٧م من الحرب العالمية الثانية حتى قبول ليبيا مشروع إيزنهاور ١٩٥٧م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية البنات ، ١٩٨١م ، ص ١٩٦.

(١٤) راسم رشدي: طرابلس الغرب بين الماضي والحاضر ، دار النيل، القاهرة ، د/ ت ، ص ٢٤٨.

(١٥) مصباح ياقة السوداني : الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ١٩٥١- ١٩٦٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس ، كلية البنات ، ٢٠١٠م ، ص ١١٠.

(١٦) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس: شعبة الوثائق المعاصرة ، العهد الملكي، ملف وزارة التربية والتعليم ، ملف رقم ٨/١٣/٧٥، وثيقةرقم ١٥٩، تحتوي على قرار يقضي بمنح هيئة المصالح المشتركة سنة تدريبية لأحد الموظفين الحكوميين في الولايات المتحدة بتاريخ ، ٢٤ ديسمبر ١٩٦٠م .

(١٧) عمران مختار القدار: مرجع سابق، ص ١٣.

(١٨) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس: شعبة الوثائق المعاصرة ، العهد الملكي، ملف التعاون الخارجي ، ملف رقم ٨/٢٠/٤٣ ، وثيقة رقم ١٥٢ ، قرار حل وتصفية هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة ، بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٦٠م .

(١٩) جريدة طرابلس الغرب: الصادرة عن مصلحة المطبوعات بنظارة الإعلام ، قسم الدوريات بمكتبة المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ليبيا ، العدد ٣٣٤١٨ ،١٧ يناير ١٩٥٦م، لجنة الإنشاء تساهم بمبلغ مليون جنيه في البنك الزراعي الوطني ، ص ١.

(٢٠) مصباح ياقة السوداني : مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

(٢١) نفسه ، ص ١٠٨ .

(*) الهكتار وحدة قياس مساحة الأراضي ، ويساوي ١٠٠٠٠م٢.

(٢٢) أرشيف بلدية زليتن:ملف الزراعة والمُزارع مشروع وادي كعام ، ملف رقم ٢/س/٢ ، وثيقة رقم ١، تقرير بعثة العمليات الأمريكية في ليبيا بخصوص إنشاء مشروع وادي كعام ، بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٥٦م.

(٢٣) أرشيف بلدية زليتن : ملف الزراعة والمُزارع مشروع وادي كعام ، ملف رقم ٢/س/٢ ، وثيقة رقم ٤١ ، مراسلة من متصرف زليتن إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية تتضمن تقرير حول تسليم منازل مشروع وادي كعام إلى العمال، بتاريخ ٩ مايو ١٩٥٧م.

(٢٤) سامي حكيم : استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ٢، ١٩٧٠م ، ص ص٢٣٩ - ٢٤٠.

(٢٥) نيكو لاي بروشين : مرجع سابق ، ص ٣٣٢.

(٢٦) سامي حكيم: معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحليلها ونصوصها،مرجع سابق ،ص ص ١٨ - ١٩.

(٢٧) سامي حكيم: معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحليلها ونصوصها، مرجع سابق ، ص ص ١٤ - ١٥.

(٢٨) سامي حكيم : استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦.

(٢٩) سامي حكيم : معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحليلها ونصوصها ، مرجع سابق ، ص ٢٤.

(٣٠) أرشيف بلدية زليتن : ملف إداري عام ، ملف رقم ١/ ب/ ٢ ، وثيقة رقم ١٢ ، مراسلة من متصرف مدينة زليتن إلى محافظ مصراته بخصوص أضرار المناورات البريطانية ، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م .

(٣١) نفسه .

(٣٢) أرشيف بلدية زليتن: ملف الشئون العامة ، ملف رقم ١/ أ / ٥ ، تقرير مدير بوليس المقاطعة الشرقية إلى كبير المقاطعة ، بشأن إجراء المناورات العسكرية ، بتاريخ ٢٥ ابريل ١٩٥٩م.

(٣٣) نفسه : ملف ضريبة الحيوان ١٩٥٩- ١٩٦٠م ، دون رقم ملف ، مراسلة من مدير مديرية الفواتير إلى متصرف المدينة ، حول أضرار المناورات العسكرية ، بتاريخ ٩ مارس ١٩٥٩م .

(٣٤) نفسه : ملف إداري عام ، ملف رقم ١ / ب / ٢ ، مراسلة من متصرف زليتن إلى محافظ مصراته، بخصوص عمل لجان التعويضات ، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م .

(٣٥) أرشيف بلدية زليتن : ملف طلبات تقديرات أضرار المناورات ، ملف رقم ٥/ أ / ٤ /١ ، مراسلة من قائمقام زليتن إلى محافظ مصراته ، حول قيمة تعويضات أضرار المناورات لسنة ١٩٥٩م ؛ ملف التمرينات العسكرية، جـ٣، ملف رقم ٥ / أ / ٤/ ١ ، تقرير من المتصرف إلى كبير متصرفي مصراته ، بشأن أضرار المناورات والتعويضات المقدمة للمتصرفين . سنة ١٩٦٤م .

(٣٦) نفسه : ملف الأودية والآبار، جـ ١، ملف رقم ٣٦/ ي/ ٤ ، مراسلة من متصرف زليتن إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية ، حول الانفجار الذي وقع في بئر دوفان من طرف فرقة من الجيش البريطاني ، بتاريخ ١٦ يناير ١٩٦٠م .

(٣٧) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس: شعبة الوثائق العربية ، ملف رقم ٣٢ ، وثيقة رقم ٢٢، حكم بمصادرة أملاك ١٥٠ مجاهد من منطقة الزاوية خلال سنوات ١٩٢٣ – ١٩٢٥م .

(*) أصدر فولبي خلال فترة حكمه عدة مراسيم تبيح الاستيلاء على الأراضي الزراعية في إقليم طرابلس أهمها : المرسوم الأول بتاريخ ١٩٢٢/٧/١٨م وفيه أعطي الحق لمكتب التسجيل العقاري بأن يسجل كل الأراضي غير المزروعة في بعض المناطق باسم الدولة الإيطالية خلال شهرين من الإعلان عنها في حالة عدم الاعتراض من الأهالي . المرسوم الثاني في يوليو ١٩٢٢م تم بموجبه تعويض الأهالي ببعض الأموال الزهيدة مقابل الأراضي التي سلبت منهم بموجب المرسوم الأول . بينما منع المرسوم الثالث ١٩٢٣/١/٢٦م البيع والشراء أو التنازل عن أراضي السهول التي يتم تطويرها من قبل ملاكها الوطنيين - للمزيد انظر – الهادي مصطفى أبو لقمة : دراسات ليبية ، مكتبة قورينا ، بنغازي – ليبيا ، ط ٣ ، ١٩٧٥م ، ص٣٣.

(٣٨) مارثن مور:الشاطئ الرابع الاستيطان الزراعي الإيطالي الشامل في ليبيا، ترجمة عبدالقادر مصطفى المحيشي،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،طرابلس، ١٩٨٩م ،ص ص ٥٣ – ٥٤.

(٣٩) مفتاح مجيد الشريف عبدالله : السياسة الاقتصادية الإيطالية في ليبيا ١٩١١- ١٩٤٣م، رسالة رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٦٤ - ٦٦.

(40) Zweiter Prufer: L'architettura dei centri rurali di fondazione costruiti in Libia - colonia italiana - durante il fascismo 1934 – 1940 ., Doktors der technischen Wissenschaften . Technischen Universitat Wien .2007.p p52-53 ؛ Dott. arch. Vittorio S. : Il Razionalismo nelle colonie italiane

1928-1943 La «nuova architettura» delle Terre d'Oltremare , Dottorato di Ricerca in Progettazione Architettonica e Urbana , Università degli Studi di Napoli ,Facoltà di Architettura . p ٤٩ .

(٤١) أنجيلوا ديل بوكا : الايطاليون في ليبيا ، ترجمة محمود علي التائب ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ١٩٩٥م ، جـــ ٢ ، ص ٣٣٦.

(42) Zweiter Prufer : op. cit . p p 51-52.

(٤٣) شكري محمد غانم:الاقتصاد الليبي قبل النفط،معهد الاتحاد العربي، بيروت د/ ت، ص ١٦.

(٤٤) مصباح ياقة السوداني : مرجع سابق ، ص ١٢٣.

(٤٥) المبروك حسن محمد شاقان : النشاط الزراعي والرعوي في ليبيا ١٩٦٣- ١٩٦٩م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس ، كلية البنات ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٥١.

(٤٦) مجيد خدوري : دولة ليبيا الحديثة ، دار الثقافة ، بيروت ، د/ ت ، ص ١٢٥.

(٤٧) مصباح ياقة السوداني : مرجع سابق، ص ص ١٢٣- ١٢٤.

(48) Resolutions and Decisions adopted by the General Assembly United Nations during its 4th session: Question of the disposal of the former Italian colonies , see resolution 289 Iv, 21 Nov. 1949.p 10.

(49) Resolutions and Decisions adopted by the General Assembly during its 5th session: Economic and financial provisions relating to Libya, see resolution 388 Iv, 15 Dec.1950. p 17 – 19.

(٥٠) المبروك حسن محمد شاقان : مرجع سابق ص ٥٢.

(٥١) أنجيلو ديل بوكا : مرجع سابق ، ص ٥٨١.

(٥٢) المبروك حسن محمد شاقان : مرجع سابق، ص ٥٣.

(٥٣) نازك زكي إبراهيم أحمد : مرجع سابق، ص ٢٥٤.

(٥٤) الهادي مصطفى أبو لقمة : مرجع سابق ، ص ٢٩.

(٥٥) نازك زكي إبراهيم أحمد : مرجع سابق ، ص ص ٢٥٤- ٢٥٥ .

(٥٦) أرشيف بلدية زليتن : ملف المؤسسات الزراعية والمزارع الفردية ، ملف رقم ٢٧٧/ أ / ٢٠٤ ، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من ناظر الزراعة إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية بخصوص مزارع قرية الدافنية التي تقرر إرجاعها إلى الحكومة الليبية ، بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٧م.

(٥٧) نفسه: ملف المؤسسات الزراعية والمزارع الفردية ، ملف رقم ٢٧٧/ أ /١/ ١٢٩ ، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من ناظر الزراعة إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية تتضمن تأليف لجنة استشارية للإشراف على تأجير الأراضي المسترجعة إلى الحكومة الليبية ، بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٥٧م.

(٥٨) أرشيف بلدية زليتن : ملف المؤسسات الزراعية والمزارع الفردية ، ملف رقم ٢٧٧/ أ / ٢٠٤ ، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من ناظر الزراعة إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية بخصوص مزارع قرية الدافنية التي تقرر إرجاعها إلى الحكومة الليبية ، بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٧م.

(٥٩) مصباح ياقة السوداني : مرجع سابق ، ص ١٢٤.

(*) سعت السلطات الليبية للنهوض بالقطاع الزراعي منذ استقلال البلاد وقد ارتأت أنه لابد من إنشاء مصرف زراعي يتولى مهمة الإشراف والارتقاء بهذا القطاع المهم في اقتصاد الدولة ، وذلك من خلال تقديم المساعدات والقروض المالية وقد تكلل ذلك في يونيو ١٩٥٥م بإصدار قانون تأسيس المصرف الزراعي الليبي والذي باشر أعماله في عام ١٩٥٧م – للمزيد انظر – عبد الرحمن محمد النعاس : ظهور وتطور النقود والمصارف في ليبيا، مؤسسة الفرجاني ، طرابلس - ليبيا ، ١٩٧٠م ، ص ١٥٦.

(٦٠) محمد حميميد محمد : الاتجاهات المكانية لتطور الاستيطان الزراعي الإيطالي في منطقة مصراته – ترهونه – طرابلس ١٩١١- ١٩٧٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة خليج سرت ، كلية الآداب ، سرت - ليبيا ، ١٩٩٩م ، ص ٥٤ ؛ أنجيلوا ديل بوكا : مرجع سابق ، ص ٥٨٤.

(٦١) مفتاح السيد الشريف : الاستعمار الإيطالي لليبيا بواعثه وأسبابه التاريخية ، طرابلس ، دار النشر الليبية ، ١٩٧٠م ، ص ٩٦.

(٦٢) أنجيلوا ديل بوكا : مرجع سابق ، ص ٥٨٤.

المصادر والمراجع :

أولاً : المصادر.

أ- المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس: شعبة الوثائق المعاصرة، العهد الملكي، ملفات وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، ملف رقم ٤٧٤/١٥/٨ ، ملف رقم ٤٧٤/١٥/٨، ملف رقم ٨/١٣/٧٥ ، ملف رقم ٨/٢٠/٤٣ ، شعبة الوثائق العربية ، ملف رقم ٣٢ .

ب- أرشيف بلدية زليتن : ملف الزراعة والمُزارع مشروع وادي كعام ، ملف رقم ٢/س/٢ ، ملف المصالح المشتركة ، جـ ٢ ، ملف رقم ١٢/ل/١/٦ ، ملف إداري عام ، ملف رقم ١/ ب/ ٢ ، ملف الشئون العامة،ملف رقم ١/ أ / ٥،ملف طلبات تقديرات أضرار المناورات ، ملف رقم ٥/ أ / ٤ /١، ملف الأودية والآبار، جـ ١، ملف رقم ٣٦/ ي/ ٤ ، ملف المؤسسات الزراعية والمزارع الفردية ، ملف رقم ٢٧٧/ أ /١/ ١٢٩ ، ملف رقم ٢٧٧/ أ / ٢٠٤ .

ثانيًا : المراجع .

- أنجيلوا ديل بوكا : الايطاليون في ليبيا ، ترجمة محمود علي التائب ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ١٩٩٥م ، جـــ ٢.

- راسم رشدي: طرابلس الغرب بين الماضي والحاضر ، دار الذيل، القاهرة ، د/ ت.

- سامي حكيم : استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ٢، ١٩٧٠م.

- ـــــــــــــــــــــــــــــــ : معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحليلها ونصوصها، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٤م.

- شكري محمد غانم:الاقتصاد الليبي قبل النفط،معهد الاتحاد العربي، بيروت د/ ت .

- عبدالرحمن محمد النعاس : ظهور وتطور النقود والمصارف في ليبيا، مؤسسة الفرجاني ، طرابلس - ليبيا ، ١٩٧٠م .

- مارثن مور: الشاطئ الرابع الاستيطان الزراعي الإيطالي الشامل في ليبيا، ترجمة عبدالقادر مصطفى المحيشي،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،طرابلس، ١٩٨٩م.

- مجيد خدوري : دولة ليبيا الحديثة ، دار الثقافة ، بيروت ، د/ ت .

- محمد بشير المغيربي : وثائق جمعية عمر المختار ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٣م

- محمد حميميد محمد : الاتجاهات المكانية لتطور الاستيطان الزراعي الإيطالي في منطقة مصراته – ترهونه – طرابلس ١٩١١- ١٩٧٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة خليج سرت ، كلية الآداب ، سرت - ليبيا ، ١٩٩٩م .

- مفتاح السيد الشريف : الاستعمار الإيطالي لليبيا بواعثه وأسبابه التاريخية ، طرابلس ، دار النشر الليبية ، ١٩٧٠م .

- نيكو لاي بروشين : تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩م ، ترجمة عماد حاتم ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ١٩٨٨م .

– الهادي مصطفى أبو لقمة : دراسات ليبية ، مكتبة قورينا ، بنغازي – ليبيا ، ط ٣ ، ١٩٧٥م.

ثالثًا : الرسائل العلمية .

- مفتاح مجيد الشريف عبدالله : السياسة الاقتصادية الإيطالية في ليبيا ١٩١١-١٩٤٣م، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ٢٠٠٦.

- المبروك حسن محمد شاقان : النشاط الزراعي والرعوي في ليبيا ١٩٦٣-١٩٦٩م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس ، كلية البنات ، القاهرة ، ٢٠١٢.

- مصباح ياقة السوداني : الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ١٩٥١-١٩٦٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس ، كلية البنات ، ٢٠١٠م .

- نازك زكي إبراهيم أحمد : ليبيا والغرب ١٩٤٥- ١٩٥٧م من الحرب العالمية الثانية حتى قبول ليبيا مشروع إيزنهاور ١٩٥٧م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية البنات ، ١٩٨١م.

- رقية أحمد عبد الله : الأوضاع الصحية في ليبيا وجهود تحسينها ١٩٥١-١٩٦٩م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السابع من أبريل ، كلية الآداب بالزاوية ، ٢٠٠٧م.

رابعًا : المراجع الأجنبية .

-Resolutions and Decisions adopted by the General Assembly United Nations during its 4th session :Question of the disposal of the former Italian colonies , see resolution 289 Iv , 21 Nov. 1949.

- Resolutions and Decisions adopted by the General Assembly during its 5th session: Economic and financial provisions relating to Libya, see resolution 388 Iv, 15 Dec.1950.

- Hilda M. Canady: The Agricultural Economy of Libya ,Foreign Agricultural Service , United States Department Agricultural ., March 1956.

- Johns Hopkins :The Economic Development of Libya , Report of a Mission Organized by the International Bank for Reconstruction and Development ., U.S.A. by the William Byrd Press, Richmond ., 1960.

-Zweiter Prufer: L'architettura dei centri rurali di fondazione costruiti in Libia - colonia italiana - durante il fascismo 1934 – 1940 ., Doktors der technischen Wissenschaften . Technischen Universitat Wien .2007.

- Dott. arch. Vittorio S. : Il Razionalismo nelle colonie italiane 1928-1943 La «nuova architettura» delle Terre d'Oltremare , Dottorato di Ricerca in Progettazione Architettonica e Urbana , Università degli Studi di Napoli ,Facoltà di Architettura .